

إدارة عمليات إعادة

كارل هالبرغارد مدير قسم البوسنة والهرسك في مكتب الشؤون الانسانية بالجماعة الأوروبية (إيكو) بروكسيل .

وهذا المقال يستند إلى خبرة المكتب المذكور في البوسنة والهرسك، والذي يؤدي عملية العودة، وخصوصاً عودة الأقليات. ولكن الآراء الواردة في المقال هي آراء الكاتب ولا تمثل بالضرورة آراء المكتب وسياساته.

المصدر:

UNHCR 'Information notes-Bosnia and Herzegovina, No 12/96-2/97 December 1996/February 1997', p 2, Published by UNHCR Office of the Special Envoy to former Yugoslavia.

الحواشي

[١] معنى " عودة أفراد الغالبية"، أن العائدين ينتمون إلى نفس الجماعة العرقية لغالبية السكان المقيمين حالياً في المنطقة التي يعودون إليها. وعلى العكس من ذلك، فإن " عودة أفراد الأقلية" تعني أن العائدين سيكونون أقلية، باعتبارهم جماعة عرقية، في المنطقة التي يعودون إليها. [٢] لا يزال عدد يقدر بنحو سبعة آلاف شخص، معظمهم من الرجال والأولاد، في عداد المفقودين، في أعقاب المذابح التي ارتكبتها جيش صرب البوسنة في شرقي البوسنة.

المؤتمر السادس للهيئة الاستشارية الدولية للاجئين في غزة

١٣-١٦ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٨

من المقرر أن يُعقد المؤتمر السادس للهيئة الاستشارية الدولية للاجئين، الذي ينظمه الاتحاد الدولي لدراسة الهجرة القسرية، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ ديسمبر / كانون الأول في مدينة غزة. ويُعقد المؤتمر تحت رعاية برنامج الصحة النفسية في غزة. وعلى الراغبين في تنظيم ورش عمل أو تقديم أبحاث عن موضوع ما، إرسال ملخص إلى العنوان التالي:

Karin Geuijlen, Tolsteegsingel 52, 3582 AM Utrecht, The Netherlands.

عنوان البريد الإلكتروني: Geuijlen@FSW.RUU.NL

ومن المتوقع أن يرصد مبلغ من المال لبعض الراغبين في تقديم أبحاثهم في المؤتمر؛ وعلى من يرغب في الحصول على مزيد من المعلومات الاتصال بـ:

Wolfgang Bosswick, Managing Director, European Forum for Migration Studies, University of Bamberg, Katharinenstr 1, D-96052 Bamberg, Germany.

الهاتف: +49 951 37041

الفاكس: +49 951 32888

عنوان البريد الإلكتروني: wolfgang.bosswick@sowi.uni-bamberg.de

لقد أصبح الاتحاد الدولي لدراسة الهجرة القسرية يتمتع بالصفة القانونية، ويرحب بمن يرغبون في الانضمام لعضويته. للاطلاع على المزيد من التفاصيل، الرجاء الرجوع إلى موقع الاتحاد على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.uni-bamberg.de/~ba6ef3/asfsm.htm

تعتبر عودة اللاجئين والنازحين داخلياً مشكلة لأوروبا بأسرها، ففي المرحلة الأولى من الحرب في البوسنة والهرسك دارت مناقشة عسيرة بين الحكومات الأوروبية، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وغيرها من المنظمات بشأن مصير الذين تسببت الحرب في نزوحهم، ثم وافقت الدول الأوروبية آخر الأمر، على مضمّن، على قبول اللاجئين ولو أنها اشتترطت ضرورة عودتهم إلى البوسنة بمجرد انتهاء الحرب.

وفي غضون عام ١٩٩٦ قام المجتمع الدولي بتنفيذ عدة برامج إسكانية في محاولة لتسهيل إعادة اللاجئين والنازحين داخلياً، وتولت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إصلاح نحو ٢٣٨٠٠ وحدة سكنية في ٢٢ بلدية تعتبرها من المناطق التي تتمتع بالأولوية فيما يتعلق بمشروعات العودة. وبعد الانتهاء من ذلك الجهد المحمود، كانت هناك ٦٦ ألف وحدة تنتظر الإصلاح في هذه المناطق المستهدفة وحدها. وقد تكلف تحقيق هذه النتيجة نحو ٢٧٠ مليون دولار، أما تكلفة تدمير مجموع المساكن وإعادةها إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب فهي تتراوح بين ٣ إلى ٤ مليار دولار. ويشير المستوى الحالي للالتزامات التي تعهدت بها جميع الدول المشاركة إلى انه لن يتم تدمير إلا خمس مجموع المساكن المخربة في نهاية خطة السنوات

الثلاث (١٩٩٦-)

التي وضعتها

الدول المانحة. ومع

ذلك فإن العديد من

البلدان الأوروبية تعتم،

رغم ذلك النقص في

الوحدات السكنية،

تشجيع اللاجئين من

البوسنة والهرسك لديها على العودة إلى ديارهم.

ومن شأن إعادة أعداد كبيرة من اللاجئين بسرعة

في الفترة المقبلة نشوء بعض الأوضاع الاجتماعية

والسياسية التي قد تضعف من عملية السلام.

وسوف تتسم إعادة اللاجئين المعتمز المقيام بها في

السنوات المقبلة بالصعوبة التي ترجع إلى عدة

أسباب:

والسبب الواضح الأول يتعلق بالنقل والإمداد. وسوف تحاول العودة المعتمزة أن تعكس اتجاه انتقال السكان، وأن تنتهي من ذلك في وقت قصير نسبياً بعد أن استغرق خروجهم من ديارهم أربع سنوات طويلة من الحرب. وإدارة انتقال هذا العدد الهائل من السكان معناه توفير الخدمات المعاونة، وتحديد ما تحتاجه المدارس والخدمات الصحية والوظائف وحقوق الملكية وأوراق الهوية وما إلى ذلك، وهي مهمة رهيبية بالنسبة لأي مجتمع، وهي تمثل لونا من التحدي الخاص لهذا المجتمع الذي خرج لثوه من حرب دامت سنوات أربع.

والسبب الثاني نفسي. إذ إن اللاجئين، حين يعودون، يكونون في الواقع قد تركوا بيئة اللجوء المريحة نسبياً وعادوا إلى بلد مزقته الحرب، وضعف فيه هيكل المجتمع المدني والاقتصادي. ورغم التقدم الهائل الذي تحقق، فإن الحكومة في البوسنة والهرسك لم تستطع بعد توفير جميع الخدمات التي يتوقعها مواطنوها مثل التعليم والصحة والمرافق العامة.

ويتمثل السبب الثالث في العدد الهائل من اللاجئين والنازحين داخلياً بالقياس إلى عدد المساكن المتاحة لهم مادياً وسياسياً. وقد بلغ عدد البوسنيين النازحين داخلياً مليون فرد، ففروا من مساكنهم التي تهدمت أو استولى عليها

إن تقديم المنح إلى أسر اللاجئين العائدين

يؤدي إلى تفاقم مظاهر التفاوت الاقتصادي،

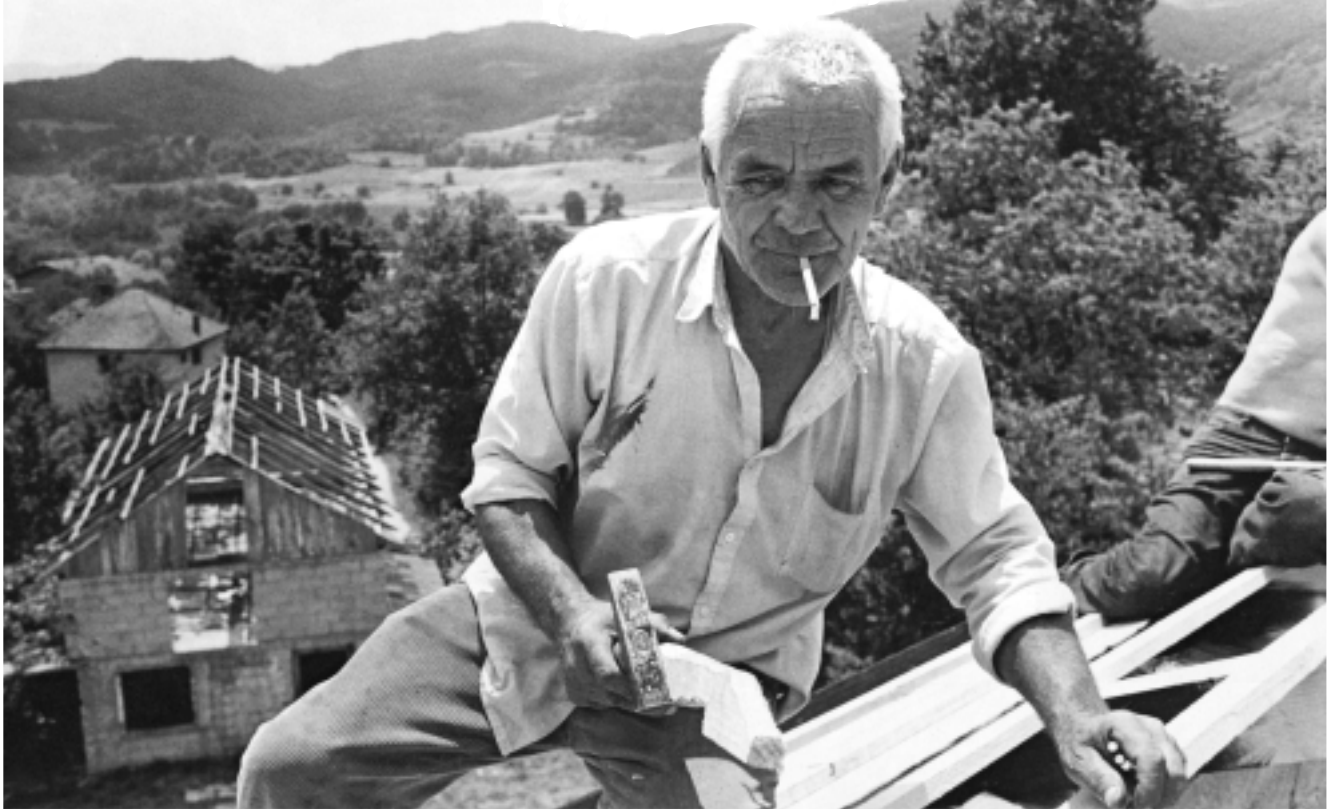
ويعتبر خطراً من الناحيتين

الاجتماعية والسياسية.

الآخرون. وقد استولى بعضهم على المساكن التي هجرتها الأسر الأخرى النازحة من أمثالهم وما يربو على مليون لاجئ. وانتقل البعض الآخر للإقامة مع الأسر والأصدقاء، ولجأ الباقي إلى الإقامة في المباني العامة التي حولتها السلطات إلى مراكز لإقامة النازحين داخلياً. ولا تعتبر العودة اختياراً مقبولاً لعشرات الآلاف من "أسر" الأقليات، سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل القريب، بغض

اللاجئين إلى البوسنة والهرسك

بقلم ريتشارد جاكوت



تصوير: Howard Davies

لولايات الحرب فتنسب في تشريدهم من جديد . ولن يرضيهم أيضاً أن تعود كثير من أسر اللاجئين من الخارج بالأرصدة والمدخرات والمنح التي حصلت عليها من البلدان المضيفة، في حين أنهم لم يتلقوا إلا أقل القليل من المعونة أو لم يتلقوا أي معونة على الإطلاق . ومن الواضح الجلي أن أي سياسة للعودة لتجاهل معاناة النازحين داخلياً ومن بقي من السكان داخل البلد أثناء الحرب، سوف تؤدي إلى اندلاع العداوة أو إلى تفاقمها بين المستفيدين، وسوف يكون لهذا، بدوره، تأثير مباشر على مستقبل الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البوسنة والهرسك .

وإذا ذكرنا هذه المشكلات، فسوف نستطيع وضع الخطوط العريضة لمنهجية خاصة بعودة أسر اللاجئين . فما دامت مساكن اللاجئين تقيم فيها أسر النازحين داخلياً، لا بد من أن تركز جهود العودة على مساعدة هذه الأسر في تعميم منازلها

لأسباب سياسية . ولا بد أن يواجه هذا الجهد الإسكاني مشكلات حقوق الملكية وحقوق الأقليات، وحرية التنقل والتعبير، وغير ذلك من القضايا المعقدة .

وتتعلق المشكلة الخامسة بتيسير العودة للعائدين، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات في المعاناة التي تعرضوا لها بسبب الحرب ومن ثم مستوى المعونة الواجب تقديمها إلى اللاجئين والنازحين داخلياً وباقي أفراد السكان . فالذين لم يرحلوا أو نزحوا داخلياً شهدوا أربع سنوات من الفظائع وضروب الحرمان التي تسببت فيها حرب وحشية كانت تستهدف المدنيين بصفة خاصة . وقد تعرض هؤلاء في حالات كثيرة لفقدان أهم أفراد الأسرة، ولم تعد لديهم الموارد المالية اللازمة لإعادة بناء مساكنهم ومعيشتهم . وهؤلاء الأشخاص لن يرضيهم أن تأتي أسر اللاجئين الذين نجوا إلى حد ما على الأقل من التعرض

النظر عن صلاحية منازلهم للإقامة فيها أم لا . وقرابة نصف سكان البوسنة والهرسك لا يستطيعون العودة إلى ديارهم إما لأن مساكنهم محتلة أو مهدامة، أو غير متاحة لهم لأسباب سياسية .

أما السبب الرابع للتعقيد الذي تتسم به عودة اللاجئين فهو يتعلق بالخطوات التي لا بد من اتباعها لإعادة المواطنين النازحين بصورة منتظمة في الأوضاع المعقدة القائمة في البوسنة والهرسك، إذ إن إعادة من خرجوا من ديارهم بسبب الحرب يتطلب تركيز جهود الإسكان في تعميم المساكن الخالية والمهدمة التي تملكها الأسر النازحة . وعندما تعود الأسر النازحة إلى مساكنها بعد تعميمها، فإنها سوف تترك بذلك بعض المساكن الخالية . ويمكن أن تعود إلى هذه المساكن الخالية الأسر التي كانت تقيم فيها أولاً أو الأسر التي لا تستطيع العودة إلى منازلها

٣. تعبيرا "الأقلية" و"الغالبية" تعبيران نسبيا. فالمسلم الذي يقسم في زنيكا ينتمي للأقلية وأفراد الجماعتين الأخرين - الصربية والكرواتية - ينتمون للأقلية. ولكن المسلم أو الكرواتي الذي يعيش في بانيا لوقا هو من الأقلية لأن بانيا لوقا أصبحت مدينة يسيطر عليها الصربيون نتيجة للحرب.

٤. استناداً إلى مشروع الإسكان الذي قامت بالاشتراك في تنفيذه وكالة التنمية الدولية الأمريكية وهيئة المعونة في حالات الكوارث الأجنبية عام ١٩٩٦ ونجح في تعمير ما يزيد على ٢٥٠٠ منزل. وتستخدم الجهات المانحة الأخرى هذا الرقم حالياً في التخطيط لمشروعات الإسكان، مثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

شبكة الإغاثة والتأهيل (RRN)

تسعى "شبكة الإغاثة والتأهيل" إلى تحسين السياسات والممارسة الفعلية في مجال العمل الإنساني، وذلك باعتبارها مصدراً للمعلومات ومنتدى لتبادل الآراء والخبرات التحليلية، ومورداً من موارد التنمية المهنية. وما زالت الشبكة تتسع بصورة مطردة حتى أصبحت تضم الآن ٦٠٠ عضواً في أكثر من ٨٠ بلداً. وتصدر الشبكة ثلاثة أنواع من المطبوعات: نشرة إخبارية ثلاث مرات في السنة، وعدد يتراوح بين أربعة وستة من الأبحاث الخاصة بالشبكة، ونشرة أو نشرتين سنوياً من نشرات "مراجعة الممارسة الجيدة". ويمكن الحصول على أي من هذه المطبوعات باللغتين الإنكليزية والفرنسية؛ كما نرحب بمساهمات القراء بإحدى هاتين اللغتين. ورسم العضوية السنوية في الشبكة هو ٢٥ جنيتهاً إسترلينياً، ولكن هناك عدداً محدوداً من فرص العضوية المجانية.

وثمة العديد من منشورات "شبكة الإغاثة والتأهيل" التي تمت بصلة مباشرة لمجال الهجرة القسرية، وتهم العاملين في هذا المجال؛ فقد كان بعض نشرات "مراجعة الممارسة الجيدة" يدور حول المياه والمرافق الصحية في حالات الطوارئ؛ وبرامج التغذية الإضافية في حالات الطوارئ؛ والتوزيع العام للأغذية في حالات الطوارئ؛ وتزويد المزارعين باليدور أثناء حالات الطوارئ وفي أعقابها؛ وتحديد وإحصاء المستحقين للإعانات في عمليات الطوارئ (بما في ذلك تسجيلهم) والتخطيط في مجال التوطين المؤقت للسكان النازحين في حالات الطوارئ.

للحصول على مزيد من المعلومات عن مطبوعات "شبكة الإغاثة والتأهيل"، والانضمام لعضويتها، يرجى الاتصال بالشبكة على العنوان التالي:

Overseas Development Institute,
Portland House, Stag Place, London
+44 171 393 1699 الفاكس: SW1E 5DP, UK.

البريد الإلكتروني: RRN@odi.org.uk

موقع الشبكة على الإنترنت:

http://www.oneworld.org/odi/rnn

تعقيدها وتكاليدها. ففي البوسنة والهرسك يؤدي الدمار المادي وزعزعة الاستقرار السياسي والأنهيار الاقتصادي والتوتر الاجتماعي - معاً - إلى تعقيد برنامج التعمير. فإن إعادة أسرة صربية إلى منطقة يسيطر عليها المسلمون، أو إعادة أسرة مسلمة إلى منطقة يسيطر عليها الكرواتيون، يعتبر أكثر تعقيداً من بناء منزل أو إصلاحه. ويجب أن يبدأ البرنامج «بعودة الأكثرية» ثم ينتقل إلى «عودة الأقلية» تدريجياً وبصورة متزايدة، وأن يتعلم القائمون عليه دروساً قيمة أثناء السير في تنفيذه. وسوف يزداد تعقيد برامج المتابعة، وتزداد تكاليفها كذلك، لأن أولى المساكن التي سيجري إصلاحها هي التي أصيبت بأقل الأضرار. وأثناء السير في تنفيذ برنامج التعمير، ستكون المنازل التي يجري إصلاحها في العام الثاني هي التي تعرضت لتخريب أكبر من التخريب الذي أصاب الأولى، وهكذا لن يتبقى سوى المنازل التي تهدمت تماماً ويتعين بناء مساكن أخرى بدلاً منها، وسوف تكون تكاليف هذه المرحلة من البرنامج أكبر من تكاليف جميع المراحل السابقة.

ومع ذلك فإن هذه المنهجية تبرز حقائق مهمة لا بد من أخذها في الاعتبار ضماناً لنجاح عملية العودة في الأجل الطويل. وفي نهاية الأمر سيكون من المهم للنجاح في إعادة اللاجئين تحقق التعاون والتنسيق بين الهيئات الحكومية، والمستفيدين، والشركاء من الجهات المانحة والمنفذة. ولقد أثبت هذا المنهج فاعليته وكفاءته إبان تنفيذ برنامج الإسكان في عام ١٩٩٦ بالاشتراك بين وكالة التنمية الدولية الأمريكية وهيئة المعونة في حالات الكوارث الأجنبية، ويجب استمراره والوصول به إلى الكمال في المستقبل.

يعمل ريتشارد جاكوت منذ عام ١٩٨٤ في إدارة عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ التي تقوم بتنفيذها لجنة الإنقاذ الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية بالولايات المتحدة، وذلك في شمال السودان وجنوبه، وفي منطقة كردستان العراقية، وفي أذربيجان، وفي رومانيا، وأخيراً في البوسنة والهرسك. وعندما لا يكون مكلفاً بمهمة عملية، فإنه يعمل محاضراً لمادة العلاقات الدولية في جامعة سان فرانسيسكو. كما كتب مقالاً يقارن فيه بين مشروعات الإسكان في كردستان، وأذربيجان، والبوسنة والهرسك، وعنوانه:

Richard Jacquot, 3450 Sacramento
St, Box 107, SF, CA 94118, USA.
E-Mail: 102416.2620@compuserve.com

الحواشي:

١. "Finding place to live top priority for Bosnians", Alan Freeman, *Globe & Mail*, Canada, May 1997.

٢. "The priority reconstruction program: from emergency to sustainability", *Reconstruction sector*

الأصلية، حتى تنتقل إليها وتجلو عن المساكن التي تشغلها لأسر اللاجئين العائدين. وسوف يكون ذلك أسهل في تحقيقه من محاولة وضع أسر اللاجئين المقيمة حالياً في بلدان اللجوء في الأماكن السكنية التي تحتاج إلى التعمير.

ويجب على الدول الأوروبية إذن، إلى جانب تحويل تركيز جهود التعمير من أسر اللاجئين إلى أسر النازحين داخلياً، أن تربط بين عودة اللاجئين وبين منجزات برنامج الإسكان. وإذا كانت الخطوة الأولى في عملية العودة هي إعادة أسر النازحين داخلياً إلى مساكنها الأصلية، فيجب على البلدان الأوروبية أن تعمل على أن يكون توقيت عودة أسر اللاجئين متفقاً مع عودة أسر النازحين داخلياً. والتوقيت المثالي لذلك هو أواخر الصيف أو أوائل الخريف في البوسنة حتى يمكن الاستفادة إلى أقصى حد من الربيع وأوائل الصيف في إصلاح وبناء المساكن. وبالإضافة إلى ذلك فمن الممكن أن ينتهز القائمون بتنفيذ المشروع، إلى جانب الحكومة والسلطات البلدية، فترة البناء والتشييد في تنظيم تدفق السكان وتنسيق أحوالهم.

ويجب التوقف عن تقديم المنح المقدمة إلى أسر اللاجئين أو تقليدها إلى أدنى حد. إذ إن تقديم المنح إلى أسر اللاجئين العائدين يؤدي إلى تفاقم مظاهر التفاوت الاقتصادي، ويعتبر خطراً من الناحيتين الاجتماعية والسياسية. والواقع أنه يعتبر استعمالاً لا يتسم بالكفاءة للموارد المالية، إذ إن تعمير مسكن مهجور أو مهدم يتكلف مبلغاً يقدر في المتوسط بنحو ١٥ ألف مارك ألماني^٤. وتصل منح البلدان المضيفة إلى أسرة اللاجئين العائدين إلى ١٥ ألف مارك ألماني للأسرة الواحدة. وهكذا تكون الجهات المانحة قد أنفقت ٣٠ ألف مارك ألماني لإيجاد مسكن واحد، وإعادة أسر نازحة واحدة، وأسرة لاجئة إلى منزلها الأصلي أو إلى منزل جديد. فإذا قام البلد الأوروبي بتخصيص المبلغ، الذي كان سيقدمه بصفة منحة، للتعمير الإسكاني، فسوف يستطيع إعداد مساكن بمبلغ ٣٠ ألف مارك ألماني، وإعادة أسرتين من أسر النازحين داخلياً وأسرتين من اللاجئين إلى مساكنهما الأصلية أو إلى مساكن جديدة. ومن الممكن الجمع بين عدة عناصر منوعة وفي صيغ مختلفة في إطار كل حل من هذين الحلين، ولكن الحل الثاني الذي لا يتضمن دفع أية منح أذعى إلى الإنصاف وأقرب إلى الكفاءة.

ولا تعرض هذه المنهجية للقضايا المتعددة المتعلقة بحقوق الملكية وحقوق الأقلية، وحرية التنقل والتعبير، ومستوى التدمير، وغير ذلك من المشكلات، وجميعها ذات تأثير مباشر على عملية العودة. ويجب أن تبدأ برامج التعمير التي يجري تنفيذها في ظروف صعبة، مثل البوسنة والهرسك، بأهداف محدودة، ويجب أن تستفيد من دروس برامج المتابعة في مراحل ازدياد